

Distr.: General
19 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 103 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير مجموعة من التوصيات استجابة لطلب الأمين العام بأن ينظر المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في وضع رؤية جديدة ونهج جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وفي ضوء السياق الجغرافي الاستراتيجي المشحون حالياً، تشجع مقترحات المجلس الدول على التحاور وتحديد الأهداف المشتركة وأساليب الخطاب والممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ كما تشجع اضطلاع الأمم المتحدة بدور حاسم في تهيئة بيئة مواتية؛ ومشاركة الجمهور بقوة على الصعيد العالمي. وعلى مدى فترة سنتين، عكف المجلس بنشاط على استكشاف الأهداف الواضحة والواقعية التي يمكن أن تستقطب أفضل المساهمات من جانب أصحاب المصلحة في الإجراءات الاستباقية، في الأجلين المتوسط والطويل.

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا للعالم، ولذلك شدد المجلس على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تركيز جهوده الجماعية على اتخاذ خطوات محددة تستمد جذورها من رؤية متجددة عامة ومشتركة، من شأنها أن تحقق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وقائم على الشفافية. وأكد المجلس أنه مقتنع بنفس القدر بأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

* A/76/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

130821 060821 21-10033 (A)



وأعرب المجلس عن رأي مفاده أن التوصل إلى طريقة للمضي قدماً في هذا الاتجاه، تكون موثوقة وقابلة للتحقيق، سيستند إلى النظام القائم منذ عقود لتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة من أجل القيام بما يلي: (أ) صون وتعزيز المعاهدات والاتفاقات القائمة؛ (ب) والحفاظ على القاعدة التي تقضي بمناهضة اختبار الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، وتعزيز هذه القاعدة؛ (ج) وتقليص دور الأسلحة النووية كأدوات تُستخدم في فن إدارة شؤون الدول؛ (د) والتصدي لمخاطر الابتكارات التكنولوجية المختلفة وآثارها غير المباشرة في زيادة الأخطار النووية؛ (هـ) والنظر في التكنولوجيات الجديدة والناشئة والمجالات الجديدة المحتملة لنشوب النزاع، بما في ذلك تفاعلاتها المحتملة مع الأسلحة النووية؛ (و) وزيادة فرص إجراء حوار فعال على المستويات الثنائية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف؛ (ز) وتشجيع اتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من أجل نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي.

ويرى المجلس أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مجموعة أدوات دبلوماسية متنوعة وحديثة، تتألف من إجراءات رسمية وغير رسمية مختلفة، يتم تنفيذها في وقت واحد عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك مع العديد من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. ويلزم تجديد التفاني السياسي وإظهار قيادة قوية، إلى جانب اعتماد سرد مقنع، لزيادة الوعي العام العالمي بشأن الأخطار المستمرة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل ولحشد الدعم للقضاء عليها.

وتلقى المجلس، بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لمحات عامة محددة الأهداف عن ثلاثة مسارات لعمل المعهد، هي: نزع السلاح النووي والردع النووي والحوار بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية؛ والأنشطة الداعمة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ ونزع السلاح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. واستعرض المجلس أيضاً البرامج والأنشطة والشؤون المالية الحالية للمعهد، بما في ذلك الجهود الجارية لتعزيز تأثيره على السياسات وتحقيق الاستدامة المالية وزيادة توسيع نطاق مشاركته على الصعيد العالمي. وصادق المجلس على تقرير مدير المعهد عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020 وعلى برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2022.

أولا - مقدمة

1 - عقد المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح مداواته لعام 2021 من خلال التداول بالفيديو، إذ عقد دورته الخامسة والسبعين أيام 4 و 9 و 11 شباط/فبراير، وعقد دورته السادسة والسبعين أيام 8 و 10 و 15 و 17 و 29 حزيران/يونيه. وترأست سلمى أشيبالا - موسافبي (ناميبيا) المجلس الاستشاري في كلتا الدورتين.

2 - وابتداء من كانون الثاني/يناير 2020، اضطلع المجلس الاستشاري ببرنامج عمل مدته سنتان بناء على طلب الأمين العام بأن ينظر في وضع رؤية جديدة ونهج جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وعلى وجه التحديد، طلب الأمين العام إلى أعضاء المجلس التطرق إلى ثلاثة أسئلة رئيسية، هي: (أ) كيفية الحد من النهج الانعزالية وإيجاد فهم مشترك بشأن الصلة المزعزعة للاستقرار التي تجمع بين التكنولوجيات الجديدة السريعة التطور، بما في ذلك التكنولوجيات المتصلة بمجالات النزاع الجديدة الممكنة، وبين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ (ب) وكيفية حشد الدعم من الدول الأعضاء لتنشيط نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، ولا سيما في ظل المناخ الدولي الحالي المحفوف بالتحديات؛ (ج) وكيفية كفالة أن تمكن إجراءات منظومة الأمم المتحدة من وضع نهج جديدة خلاقية، وإن كانت قابلة للتحقيق من الناحية الواقعية، بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

3 - وفي عام 2020، أصدر المجلس تقريرا أوليا عن المواضيع المذكورة أعلاه (A/75/283) يستند إلى دورتين من المناقشات الموضوعية. ويلخص التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة 183/38 (سين)، مداوات المجلس خلال الدورات الأربع الماضية، ويقدم توصياته المحددة إلى الأمين العام. كما يقدم تفاصيل عن عمل المجلس بصفته مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بما في ذلك موافقته على تقرير مدير المعهد (A/76/175).

ثانيا - المناقشات الموضوعية والتوصيات

4 - قبل ثلاث سنوات، أكد الأمين العام في تقريره المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، على الدور الرئيسي لنزع السلاح في صون الإنسانية وإنقاذ الأرواح. ولا تزال هذه الخطة تتسم بنفس الأهمية والإلحاح. ويعرب المجلس عن تقديره لمبادرة عدة دول أعضاء إلى تأييد أو دعم التزام أو أكثر من الالتزامات التفصيلية الأربعين للخطة بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة.

5 - غير أن هذه الإجراءات التعاونية تتناقض بشكل صارخ مع استمرار انقراط عقد صكوك وآليات ومؤسسات نزع السلاح وزيادة اضمحلالها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب ميثرة للقلق. وتعكس هذه التطورات انقسامات وتوترات أوسع نطاقا بين الدول وفيما بينها. والمجلس مقتنع بقوة بأنه لا يجب السماح لهذه الانقسامات بأن تحول دون التعاون الدولي بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، أو دون الجهود التي تعزز احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والالتزام بهما.

6 - ولدى النظر في وضع رؤية جديدة لعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، عكف المجلس بنشاط على استكشاف الأهداف الواضحة والواقعية التي يمكن أن تستقطب أفضل المساهمات من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين في أعمال الإجراءات الاستباقية، في الأجلين المتوسط والطويل.

7 - واستمع المجلس إلى عروض قدمها خبراء بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، والتكنولوجيات الجديدة والناشئة، وكيفية الاستفادة من تجربة الاستجابات العالمية المستمدة من حركة تغير المناخ، بما في ذلك الطرق التي ولدت بها هذه الحركة مشاركة معززة من الجمهور. وناقش المجلس هذه المواضيع بغية وضع اقتراحات وتوصيات عملية وملموسة لإعادة مسألة نزع السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي وتحديد الأسلحة إلى قلب الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة.

ألف - المخاطر والفرص في بيئة أمنية عالمية متغيرة

الحالة الراهنة والمخاطر المرتبطة بها

8 - لاحظ المجلس الاستشاري بقلق أن البيئة الأمنية الدولية الحالية لا تزال تتسم بغياب الثقة، وتدني مستويات الشفافية، والاتجاهات المتصاعدة للتنافس على حساب التعاون، وغياب الحوار. وقد اتسم العقدان الماضيان بتكثيف الانقسامات السياسية والعسكرية العالمية والإقليمية التي تهدد بتقويض التقدم المحرز في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة، بما في ذلك اتساع فجوة الخلافات بين الدول بشأن الوفاء بالالتزامات الملزمة قانوناً ذات الصلة بالنهوض بالجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. لذلك، ينبغي السعي إلى توفير جميع الفرص الكفيلة بتعزيز الأمن الشامل والتعاوني.

9 - وأشار المجلس إلى أنه على الرغم من تسجيل حالات منعزلة لإحراز التقدم صوب تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في السياق الحالي المتعدد الأقطاب، يبدو أن الزخم العام يتراجع بشكل مثير للجزع. ومن بين العلامات الهامة التي ظهرت مؤخراً على هذا التراجع، هناك المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى؛ وانهيار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا؛ واحتمال انهيار معاهدة السماوات المفتوحة إضافة إلى انهيار معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وأشار الأعضاء أيضاً إلى أنه بعد 25 عاماً من فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ. وأعرب الأعضاء كذلك عن قلقهم البالغ إزاء عودة ظهور الخطابات والممارسات الخطيرة فيما بين الدول بشأن فائدة الأسلحة النووية، بما في ذلك استخدامها.

10 - وأكد المجلس الاستشاري أنه مقتنع كذلك بأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وعلى نحو ما أكد استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن تفشي الأمراض المعدية يؤدي إلى توقف فعلي لنشاط العالم وإلى شل الاقتصادات وتقويض الأمن العالمي والتسبب فيما لا يوصف من معاناة بشرية وخسائر في الأرواح. وقد أبرز الأمين العام أمام مجلس الأمن أن نقاط الضعف وغياب الاستعداد الذي كشف عنه تفشي الجائحة عرض تصوراً للطريقة التي يمكن استخدامها في شن هجوم بيولوجي إرهابي، وقد يزيد من مخاطره. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الافتقار حالياً لتدابير الامتثال والتحقق، وكذلك لتدابير الشفافية أو الدعم المؤسسي القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعلاوة على ذلك، وبما أن الأسلحة الكيميائية هي أكثر أسلحة الدمار الشامل انتشاراً واستخداماً في التاريخ، فقد شدد المجلس الاستشاري على الحاجة الملحة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لدعم سلطة وسلامة اتفاقية حظر

استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، من أجل تحقيق الإزالة التامة لهذه الأسلحة واستبعاد استخدامها من خلال التنفيذ الصارم لجميع أحكام الاتفاقية.

11 - وأشار المجلس إلى أنه بعد الحرب الباردة، بدأ أن أي فهم عام واسع النطاق للحاجة إلى عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح والحد من المخاطر، ولقيمة هذه الإجراءات، قد تلاشى في الوعي العام. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تطرح أسئلة في بعض مؤسسات الدولة ذات الصلة بشأن دور تحديد الأسلحة ونزع السلاح في تحسين الأمن المتبادل والاستقرار الدولي. وفي هذا السياق، وصلت مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف القائمة على توافق الآراء إلى الطريق المسدود منذ أكثر من عقدين من الزمن، في حين ظلت قنوات التفاوض الثنائية في حالة ركود أو ظلت في مراحل نشأتها الأولى نسبيا.

12 - وأوضح المجلس أن المستوى الحالي للتوترات الجغرافية السياسية وانعدام الثقة يحركان جهود التحديث والتوسع العسكريين، مما يغذي دينامية تبعث على القلق البالغ.

13 - وأشار المجلس أيضا إلى أنه في حين أن التقدم المحرز في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والفضاء الخارجي والعلوم النووية والبيولوجية والكيميائية يمكن أن يسهم في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن أن يقلل من المخاطر النووية والكيميائية والبيولوجية إذا استخدم على النحو الصحيح ضمن نطاق استعمالاتها السلمية، يمكنه أيضا أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر الأمنية القائمة ويتسبب في ظهور مخاطر إضافية وفتح مجالات جديدة للنزاع. ويمكن لسوء إدارة هذه التطورات التكنولوجية، أو تكنولوجيات القذائف الهجومية والدفاعية السريعة التطور، أن يقوض القدرة على التنبؤ والثقة المتبادلة ويسهم في سباق التسلح، بل ويؤدي إلى تصعيد سريع في استخدام القوة، مما قد يؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك استخدامها عن غير قصد أو بسبب سوء التقدير.

14 - وقد أوجدت هذه العوامل المتداخلة مجتمعة بيئة دولية قابلة للاشتعال حيث يتعرض أمننا المشترك، وكذلك أمن الأطراف الرئيسية، لتحديات متزايدة ولتهديدات متنامية.

الفرص المحتملة

15 - نظر المجلس، بتركيزه على تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، في عدة تطورات يمكن أن تسهم في تحسين مناخ الأمن الدولي.

16 - ورحب المجلس بتمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) لمدة خمس سنوات، معتبرا هذا الاتفاق مهما بالنسبة لكل من الاستقرار الاستراتيجي العالمي والفرص المستقبلية لتعزيز الأنظمة القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. كما أحاط علما ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهو ما يعكس التزام أطرافها بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، أشار المجلس إلى أن منشأ هذه المعاهدة يرجع إلى إعادة نظر الدول في العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وكذلك الإحباط الذي ساد على نطاق واسع إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

17 - ورحب المجلس بإعادة تأكيد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وكذلك الصين والاتحاد الروسي لمبدأ ريغان - غورباتشوف القائل بأن الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب ألا تخاض أبدا.

- 18 - وأشار المجلس إلى أن القضايا البارزة الأخرى التي تثير القلق على الصعيد العالمي، بما في ذلك أزمة تغير المناخ وجائحة كوفيد-19، قد تتيح فرصاً هامة لزيادة الوعي والفهم لدى الجمهور بشأن القضايا المتصلة بنزع السلاح. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام كل من الجائحة وأزمة المناخ لتعزيز النقاش الجاد بشأن: (أ) العناصر المكونة لمفهوم "الأمن البشري"؛ (ب) والوسائل العملية التي يمكن للدول أن تطبق من خلالها تعريفاً موسعاً للأمن يسلب الضوء على التكاليف الأوسع للمنافسة في المجال العسكري وفي الأسلحة.
- 19 - وفي حين أشار أعضاء المجلس إلى أنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد جميع عواقب جائحة كوفيد-19، فقد وصفوها بأنها جرس إنذار لتحسين التأهب والتعاون الدولي والشفافية، ليس فقط فيما يخص الأزمات المتصلة بالصحة في المستقبل، بل وفيما يخص التحديات والكوارث الأخرى أيضاً. وفي هذا الصدد، أشار المجلس أيضاً إلى أن الجائحة قد أبرزت التكاليف المباشرة وغير المباشرة لحوادث الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية، وأكد على الأهمية الحاسمة لتحفيز الأنشطة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولتعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال وضع تدابير محتملة للتحقق والشفافية.

باء - أهداف نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة في الوقت المعاصر

- 20 - رحب المجلس بفرصة النظر في سبل تنشيط وتحديث الهيكل العالمي لنزع السلاح وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وذلك لمعالجة الأخطار والمخاطر المرتبطة باستمرار وجود الأسلحة النووية، ولرسم مسار يكفل إزالتها تماماً. ويتمثل أحد الأهداف الوسيطة في دعم بيئة أمنية عالمية أكثر استقراراً وأماناً في الأجل القريب مع تقليل المخاطر النووية، وحيث تتيح الإجراءات البناءة إعادة تنشيط السعي إلى نزع السلاح النووي.
- 21 - وأعاد المجلس التأكيد على أن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً وجودياً للعالم، وشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي تركيز جهوده الجماعية على اتخاذ خطوات محددة، متجذرة في رؤية متجددة عامة ومشتركة، من شأنها أن تحقق الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وقائم على الشفافية.
- 22 - وأكد المجلس على المصلحة المشتركة لجميع الدول الأعضاء في مواصلة العمل التعاوني في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، بغية منع استخدام الأسلحة النووية، سواء عن قصد أو عرضاً أو لسوء التقدير، وفي تجنب العواقب الوخيمة التي قد تترتب على ذلك. وينبغي أن توفر ضرورة تقادي هذه المخاطر الأساس للإرادة السياسية اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.
- 23 - وبغية التوصل إلى طريقة للمضي قدماً في هذا الاتجاه، تكون موثوقة وقابلة للتحقيق، سيتعين الاعتماد على النظام القائم منذ عقود لتدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة من أجل: (أ) صون وتعزيز المعاهدات والاتفاقات القائمة؛ (ب) والحفاظ على القاعدة التي تقضي بمناهضة اختبار الأسلحة النووية وانتشارها واستخدامها، وتعزيز هذه القاعدة؛ (ج) وتقليص دور الأسلحة النووية كأدوات تُستخدم في فن إدارة شؤون الدول؛ (د) والتصدي لمخاطر الابتكارات التكنولوجية المختلفة وأثارها غير المباشرة في زيادة الأخطار النووية؛ (هـ) والنظر في التكنولوجيات الجديدة والناشئة والمجالات الجديدة المحتملة لنشوب النزاع، بما في ذلك تفاعلاتها المحتملة مع الأسلحة النووية؛ (و) وزيادة فرص إجراء حوار فعال على المستويات الثنائية والمحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف؛ (ز) وتشجيع اتخاذ إجراءات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من أجل نزع السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي.

24 - ولدى النظر في كيفية وضع نظام أمني عالمي تعاوني، شدد المجلس على الحاجة إلى مجموعة أدوات دبلوماسية متنوعة وحديثة قادرة على معالجة التوترات بين الدول؛ وإلى إعادة إرساء تقاليد الحوار والتعاون؛ وتعزيز الشفافية بشكل كبير؛ وبناء الثقة والاطمئنان المتبادلين والحفاظ عليهما؛ والامتناع عن المنافسة النووية الاستراتيجية؛ وتعزيز الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب والمواقف والسياسات المتصلة بالأمن القومي. وبعبارة أوضح، أكد المجلس حاجة الدول إلى أن تتحاور فيما بينها؛ وإلى أن تحدد الأهداف ونوع الخطاب والممارسات المشتركة؛ وإلى إشراك الجمهور بقوة.

25 - وسوف تصمم مجموعة الأدوات هذه بغية تحقيق ما يلي: (أ) تحديد الشواغل الاستراتيجية الرئيسية التي تدفع العلاقات التنافسية اليوم، بالإضافة إلى الأجزاء المكونة لها؛ (ب) ومطابقتها بأساليب الاستجابة المناسبة، بغية معالجة الشواغل المتعددة جنبا إلى جنب. وعند الاقتضاء، يمكن لتحديد عنصر معين من عناصر الاهتمام الاستراتيجي الأوسع نطاقا والاستجابة له أن يتيح حصر نطاق مبادرة ما في مجموعة واضحة من المنجزات المستهدفة الواقعية.

26 - ويرى المجلس أن تحقيق هذه الأهداف سيتطلب اتخاذ إجراءات رسمية وغير رسمية مختلفة على غرار الإجراءات المقترحة في الفرع المتعلق بالنقاط والتوصيات الرئيسية أدناه. وسيتطلب اتخاذ هذه الإجراءات الانخراط عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية في آن واحد، بما في ذلك للحصول على أفكار متعمقة من الجهات المعنية في المجتمع المدني وعلى الدعم منها. ومن الجدير بالملاحظة بوجه خاص الحاجة إلى النظر في مختلف أشكال وسبل النقاش والعمل، بالنظر إلى البيئة التفاوضية الحالية الصعبة، بما في ذلك الجمود الكامن ضمن الآلية الحكومية الدولية لنزع السلاح.

جيم - استراتيجيات دعم نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة

27 - تبين الفقرات التالية بعض المقترحات والاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها مداولات المجلس. وهي تضم مجتمعة عناصر من خطة للعمل التعاوني من جانب جميع الدول الأعضاء والمجتمع المدني للحد من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ولتنشيط السعي إلى إقامة عالم خال من هذه الأسلحة.

العمل على حشد الدعم من الدول الأعضاء لتنشيط السعي إلى عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

النقاط والتوصيات الرئيسية

28 - يجب على المجتمع الدولي، كأولوية قصوى وعاجلة، أن يحافظ على النظام القائم للتدابير والاتفاقات والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، التي أسست على مر الأجيال، وأن يجدها بغية التقليل من احتمال نشوب حرب نووية، وأن يبني على أساسها في إطار المساعي التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إزالة الأسلحة النووية. وهذا يعني أنه يجب تنفيذها بالكامل وبطريقة شفافة يمكن التحقق منها.

29 - ويعد الحفاظ على الهيكل القائم لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتحصينه الأساس الجوهري لإعادة صياغة الاستراتيجيات ذات الصلة بما يعكس واقع عالمنا اليوم والتحديات التي تواجهه والديناميات التي تحركه. وأشار المجلس إلى أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة يمتلكان الغالبية العظمى

من الأسلحة النووية الاستراتيجية في العالم ولم يستنفدا كل الخيارات المتاحة لهما لإجراء المزيد من التخفيضات الثنائية. وفي الوقت نفسه، فإن التعددية القطبية العالمية تقتضي أن تتخرب جميع الدول، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، في حوار فعال بشأن كيفية: (أ) الامتناع عن المنافسة في مجال الأمن الاستراتيجي والحد من الأخطار النووية؛ (ب) واعتماد إجراءات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح كفيلة بإعادة الدول إلى طريق مشترك نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

30 - وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وكذلك الأطراف الأخرى في معاهدة السماوات المفتوحة، أن يسعوا إلى الحفاظ على المعاهدة، بناء على التمديد الناجح لمعاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وأكد المجلس على أهمية كفاءة نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، مشددا على اعتقاده بأن أي نتيجة إيجابية لهذا المؤتمر ستصب في مصلحة جميع الدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تتضمن إلى جهد عالمي جماعي وأن تدعمه دعما كاملا من أجل الإبقاء على المعاهدات الأخرى المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وشدد المجلس كذلك على ضرورة أن تستفيد الدول استفادة كاملة من المعالم الأخرى المحققة على المدى القريب لتحديد الحوار المتعدد الأطراف والمنجزات المستهدفة الملموسة، ولا سيما المؤتمرات الاستعراضية المقبلة لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز الدعم المؤسسي لهاتين المعاهدتين وغيرهما. وسيمثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي طال انتظاره، خطوة ملموسة هامة لإعادة تأكيد أهمية هيكل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح ولبناء زخم سياسي لتعزيزه بصورة أكبر.

31 - ونظرا للبيئة الأمنية الدولية المتوترة، شدد المجلس على الحاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، ينبغي أن تشمل إجراءات لإثبات الانضباط النووي، وتجديد أو تعزيز الحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف القوية والموجهة نحو العمل لتحقيق تلك الغاية، والحد من احتمال نشوب نزاع تقليدي، وتحسين منهجيات الشفافية والتحقق. وينبغي لجميع الدول أن تحافظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية وأن تدعو إليه بنفس القدر، في انتظار نجاح الجهود الرامية إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وأن تدعم الجهود المستمرة والعملية للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي لجميع الدول أيضا أن تتعاون لكفالة الامتثال للالتزام القانوني بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

32 - ومن الضروري تعزيز الحوار الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك كوسيلة لزيادة الشفافية فيما بين الدول المعنية. وينبغي أن يشمل ذلك الحوار بشأن حجم الترسانات النووية وتركيباتها وإدارتها، وكذلك بشأن الخطط المستقبلية ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم هذا الحوار في تحسين الفهم المشترك للمذاهب الوطنية وعمليات صنع القرار، سواء فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية أو إزاء المجتمع الدولي ككل. وعلى وجه الخصوص، فإن إنشاء قنوات اتصال واضحة في حالات الطوارئ التي قد تؤدي إلى استخدام الأسلحة النووية يمكن أن يساعد على منع سوء التقدير من جانب الخصوم، مع القيام في نفس الوقت ببناء أجواء المساءلة والثقة المتبادلة.

33 - وبالإضافة إلى ذلك، أشار المجلس إلى أن تدابير بناء الثقة التقليدية والمبتكرة على السواء يجب أن تكون عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى إعادة بناء الثقة، إضافة إلى الحد من المخاطر والتخفيف من حدتها. وفي هذا الصدد، رأى المجلس أنه يجدر بالدول أو غيرها من الجهات الفاعلة أن تتخذ مبادرات محتملة لتحقيق نجاحات محدودة في تنشيط العمل الأمني التعاوني. وشجع المجلس أيضا المبادرات التي توسع وتفتح قنوات الاتصال على الصعيد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بغية مواصلة الحوارات المتزامنة والمتداخلة حسب الاقتضاء، بما في ذلك، على سبيل المثال، الجهود الجارية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

34 - وفي هذا الصدد، يرى المجلس أن تجديد الحوارات الموضوعية واستمرارها فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مستويات متعددة، أمر أساسي لإعادة بناء التعاون والثقة والاطمئنان المتبادلين، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتعزيز الحد من المخاطر الاستراتيجية بطريقة مجدية. وأشار المجلس إلى أن هذه المناقشات يمكن أن تعالج الشواغل الاستراتيجية لكل طرف فيما يتعلق بالأسلحة النووية والشواغل المرتبطة بها، مثل الأسلحة التقليدية والنظم الدفاعية ضد القذائف والمسائل المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في الفضاء السببراني والفضاء الخارجي، وتأثير كل منها وأثرها الكلي المحتمل على الاستقرار الاستراتيجي.

35 - وفيما يتعلق بالحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار عملية الدول الخمس، أشار المجلس إلى ما يلي:

(أ) ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن توسع مناقشاتها لتتناول التدابير الرامية إلى تعزيز فهم أفضل للتصورات والمواقف ولتتفق بشأنها، وأن تقلل من المخاطر الاستراتيجية، وتعزز الثقة والتعاون؛

(ب) ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستكمل مناقشاتها لزيادة الشفافية وأن تتبع نهجا عملي المنحى وأكثر وضوحا؛

(ج) ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تثبت ريادتها في الحفاظ على النظام القائم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه، بما في ذلك عن طريق تعزيز الجهود المبذولة للتأكد من امتثالها وامتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بنزع السلاح وتنفيذها تنفيذا كاملا بموجب المادة السادسة من المعاهدة ولالتزامات السابقة؛

(د) ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعزز الشفافية في حوارها وأن تعزز التفاعل مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن النتائج التي تحققت.

36 - وأشار المجلس إلى أنه ينبغي للدول في حواراتها أن تلتزم بحل القضايا الموروثة أو تجاوزها، من أجل التطرق للمواضيع الاستشراقية في إطار خطة واسعة وشاملة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة في القرن الحادي والعشرين. ومع وجود العديد من الشواغل المتعلقة بالحد من الأسلحة التي تسترعي جميعها الانتباه من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة، ينبغي للدول أن تسعى إلى معالجة المخاطر الناجمة عن النطاق الكامل للشواغل الاستراتيجية، وليس الأسلحة النووية فحسب، وإلى الحد منها. ويشمل ذلك تأثير التكنولوجيات العسكرية الجديدة والمتطورة (مثل الأسلحة التقليدية المتقدمة والمنظومة الدفاعية المضادة للقذائف والحرب الإلكترونية)، واتساع نطاق المنافسة في ميادين جديدة (مثل الذكاء الاصطناعي والفضاء الخارجي والفضاء السببراني)، بما في ذلك الصلة القائمة بين التكنولوجيات الجديدة والأسلحة النووية. وينبغي أن تشمل هذه

الحوارات، تبعا لمجال التركيز الخاص بالتكنولوجيا وميدانه، دولا أخرى كثيرة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي والفضاء السبيرانى والأنشطة المتصلة بالتحقق والحد من المخاطر. ويتعين على تلك الدول الأخرى أن تشارك مشاركة فعالة في الجهود الرامية إلى تنظيم هذه المجالات.

37 - ويمكن لهذه المجموعة من الحوارات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والمحدودة الأطراف أن تمهد الطريق لإجراءات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في المستقبل. ويمكن أن تتخذ تلك الإجراءات شكل معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف ملزمة قانونا وتتضمن أحكاما تفصيلية للتحقق، حيثما تكون هذه الاتفاقات مناسبة، ولكن توجد خيارات بديلة كثيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول أن تسعى إلى إبرام اتفاقات غير رسمية تكون ملزمة سياسيا ولكن غير ملزمة قانونا لأطرافها، أو إلى اتخاذ إجراءات انفرادية من باب توقع المعاملة بالمثل، سواء كان ذلك بالتنسيق مع دول أخرى أم لا. ويمكن أن تشمل النهج الإضافية إعلانات مشتركة؛ ومدونات قواعد سلوك وقواعد طريق ثنائية ومتعددة الجهات ومتعددة الأطراف؛ وتدابير تحقيق الشفافية. ويمكن أن تشمل الأدوات الأخرى إجراء حوارات غير رسمية بين الدول الأعضاء والخبراء (يحتمل أن يبدؤها الأمين العام)، وكذلك بين أفرقة الخبراء الحكوميين وأفرقة الخبراء العاملة. وأشار المجلس إلى أن النسق والشكل المناسبين لاتخاذ مبادرة معينة يتوقف على المسائل المطروحة وعلى الشركاء المعنيين في المفاوضات. وأشار أيضا إلى إمكانية متابعة مجموعات من التدابير المتعددة في آن واحد.

38 - وشدد أعضاء المجلس كذلك على أهمية الاستفادة الكاملة من الآليات القائمة، مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح. ونوه الأعضاء بإنجازات السابقة للمؤتمر، وأعربوا عن رغبتهم الراسخة في أن يواصل المؤتمر مرة أخرى المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ومسائل الاستقرار الاستراتيجي الأخرى، ولذلك أعادوا التأكيد على أهمية أن يبدي أعضاء المؤتمر الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكينه من الوفاء بولايته.

العمل على كفالة أن تتيح إجراءات الأمين العام وضع نهج جديدة لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية

النقاط والتوصيات الرئيسية

39 - يجب على منظومة الأمم المتحدة بأسرها، كما كانت منذ تأسيسها، أن تظل ثابتة في دعمها للهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على صعيد العالم، ويجب أن تدمج نزع السلاح في جميع أولوياتها. وإدراكا من المجلس للإجراءات القوية المبينة في التقرير المعنون "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، تطرق خلال مداواته إلى الخطوات الإضافية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة اتخاذها للتمكين من وضع نهج جديدة لتحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

40 - وأبرز المجلس أنه لا غنى عن أن يواصل الأمين العام العمل بقوة على تعزيز الرؤية المتمثلة في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والدفاع عنها. وأعرب عن اعتقاده بأن الأمين العام يمكنه أن يستخدم مساعيه الحميدة لزيادة دعم وتعزيز القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة النووية. وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن الأمين العام يمكن أن يدعو بصورة مثمرة إلى تخفيض دور الأسلحة النووية في مذاهب الأمن القومي.

41 - وأوصى المجلس بأن يواصل الأمين العام تشجيع تعزيز الحوار، ولا سيما فيما بين الدول المعنية، وأن يعرض مساعيه الحميدة بغية تيسير الحوارات غير الرسمية لبناء الثقة والفهم المشترك. وأشار المجلس إلى الاجتماعات السابقة لمجلس الأمن المكرسة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وفي هذا الصدد يمكن للأمين العام أن يشجع أعضاء المجلس على النظر في إجراء مناقشة مكرسة للحد من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية وتحديد السبل الممكنة للمضي قدماً.

42 - واقترح المجلس أن يحفز الأمين العام على إجراء حوار عالمي متعدد أصحاب المصلحة بشأن ما يمكن أن يكون عليه عالم مستدام وآمن خال من الأسلحة النووية.

43 - وأوصى المجلس بأن يشجع الأمين العام مشاركة الدول الأعضاء وبيسرهما للمساعدة في صياغة أسلوب جديد في التفكير بشأن السبل الكفيلة بالمضي قدماً ومواجهة تحديات عالم اليوم فيما يتعلق بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

العمل على معالجة الروابط فيما بين ميادين التكنولوجيا الرئيسية (الفضاء السبيرياني والفضاء الخارجي وغيرها) التي تؤثر على الأمن الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

النقاط والتوصيات الرئيسية

44 - في إطار رؤية جديدة للنهوض بجهود نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، ينبغي للدول أن تتعود على مناقشة المسائل الاستراتيجية عبر أشكال ومنتديات متنوعة للمساعدة في كسر الحواجز بين فرادى شواغل تحديد الأسلحة وفي تعظيم فرصة التوصل إلى حلول. وأشار المجلس إلى أنه حتى الآن لم تتناول أي عملية حكومية دولية الشواغل المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها للابتكارات التكنولوجية أن تزيد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية.

45 - ونوه المجلس بإسهامات المبادرات الحكومية الدولية الجارية في التصدي للتحديات التي تطرح في مجالات معينة، مثل الأمن السبيرياني والفضاء الخارجي ونظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وشدد على ضرورة الملحة لتعزيز فهم أفضل للروابط فيما بين القدرات التكنولوجية المتطورة والتحديات الناشئة في طائفة واسعة من قضايا تحديد الأسلحة، ومخاطر استخدام الأسلحة النووية على وجه الخصوص. ومن شأن إجراء استعراض شامل لكيفية تزايد تشابك القدرات النووية وغير النووية أن يمكن الدول والجهات المعنية الأخرى من وضع طرق عملية للتخفيف من أثر ما ينجم عن ذلك من مخاطر تتعلق بهذا التقاطع. ويمكن لفريق من الخبراء الحكوميين في هذا الشأن و/أو لتقرير للأمين العام أن يسهم إسهاماً كبيراً في هذا الصدد.

46 - ورأى المجلس أن هناك بعض المجالات التي يمكن فيها للدول أن تتخذ إجراءات أكثر استعجالاً للتخفيف من مخاطر سوء التقدير أو سوء الفهم، مثل الاتفاقات المتعلقة بعدم التدخل في نظم القيادة والتحكم والاتصالات النووية. ويمكن للدول أيضاً أن تتخذ إجراءات انفرادية مناسبة تكفل عدم اتخاذ أي قرارات تشغيلية غير مأذون بها أو غير مقصودة أو عرضية فيما يتعلق بالتحكم في الأسلحة النووية.

47 - وأشار المجلس إلى أن أي جهد ناجح لتنشيط السعي إلى نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة النووية يجب أن يشمل أصواتاً جديدة ومختلفة من الأوساط الرسمية وشبه الرسمية ومن المجتمع المدني. ومع مراعاة الطابع الحكومي الدولي للمفاوضات المتعددة الأطراف/الدولية والإجراءات ذات الصلة، بالنظر

إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به الدول في صون السلم والأمن الدوليين وحماية سيادة الدول وأمنها القومي، أشار المجلس إلى أن مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، كانت لها مع ذلك أهمية حيوية تاريخياً في المساعدة على خلق حوافز وضغوط تبعث على العمل. واستشرافاً للمستقبل، أشار المجلس إلى أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تتنظر في خيارات واسعة النطاق لتكثيف ومواصلة الحوار بين الخبراء القانونيين وواضعي السياسات وأخصائيي التكنولوجيا وغيرهم من الجهات المعنية من غير الدول بشأن المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة، بغية تحديد النهج الخلاقة الكفيلة بمواجهة التحديات الجديدة.

العمل على حشد مشاركة الجمهور ودعمه لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل

النقاط والتوصيات الرئيسية

48 - شدد المجلس على أن تنشيط السعي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يتطلب تقانياً سياسياً متجدداً وقيادة قوية. وهناك حاجة أيضاً إلى سرد مقنع بشأن جهود نزع السلاح النووي، من شأنه أن يزيد الوعي العام ويحشد دعم الجمهور لاتخاذ إجراءات سياسية حاسمة. ويمكن أن يتضمن هذا السرد مناقشة للقيادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين أن يعتبروا أنفسهم مواطنين عالميين أيضاً، مع التشديد على أن مخاطر وعواقب أفعالهم، بما في ذلك الاعتماد على الأسلحة النووية، لها تداعيات عالمية. وفي هذا الشأن، أشار المجلس إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تلتزم المشورة من مختلف الجهات المعنية وأن تستفيد من التعاون فيما بينها، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومجموعات الشباب، ومراكز الفكر، وغيرها، بما في ذلك القطاع الخاص. كما ستستفيد من التحوار مع المجتمعات المحلية المتضررة مباشرة من هذه الأسلحة.

49 - واقترح المجلس أن يعين الأمين العام مبعوثاً خاصاً لنزع السلاح والمجتمع المدني، يكون مسؤولاً أمام الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ويتعامل مع المجتمع المدني والجمهور عموماً وسائر الجهات المعنية المهمة، بغية إبراز قضايا عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

50 - وأوصى المجلس بأن يوسع الأمين العام ومكتب شؤون نزع السلاح جهودهما الرامية إلى زيادة الوعي والفهم في صفوف الجمهور الأوسع عن طريق الانخراط في توعية عامة تستهدف فئات بعينها، وذلك بوسائل من بينها عقد لقاءات غير رسمية بصفة دورية والتنقيف في مجال نزع السلاح.

ثالثاً - مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

51 - اجتمع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، بصفته مجلس أمناء المعهد، مرتين في عام 2021، في 2 شباط/فبراير وفي 17 حزيران/يونيه. وعُقد الاجتماعان إلكترونياً بسبب استمرار تقشي الجائحة. وخلال هذين الاجتماعين، قدم الموظف المسؤول عن المعهد، جياكومو بيرسي باولي، في شباط/فبراير 2021، والمدير الجديد للمعهد، روبن غايس، في حزيران/يونيه 2021، إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ أنشطة المعهد.

52 - وأتت المجلس خلال اجتماعه في شباط/فبراير 2021 على أداء المعهد في عام 2020، وهو العام الذي شهد الذكرى الأربعين لتأسيس المعهد. وأشار المجلس، على وجه الخصوص، إلى أنه على الرغم من الاضطرابات الكبيرة الناجمة عن الجائحة، أصدر المعهد عددا قياسيا من المنشورات (52) واستضاف 48 مناسبة شارك فيها نحو 7 600 مشارك. ورحب الأمناء بإبراز صورة المعهد وتحسين مشاركته على الإنترنت. وشمل ذلك تحسنا كبيرا في عدد مستخدمي الموقع الشبكي (بزيادة قدرها 75 في المائة) والمتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي (بزيادة قدرها 35 في المائة) على الصعيد العالمي. وشدد المجلس على أهمية الجهود التي يبذلها المعهد للوفاء بولايته، مع تقديم الدعم الفعال لصحة ورفاه موظفيه، وأعرب عن تأييده لتلك الجهود. وقد أثبت أداء المعهد خلال الجائحة قوته وقدرته على التكيف والصمود.

53 - وسلم الأمناء بأهمية الدور الفريد الذي يضطلع به المعهد في دعم نزع السلاح المتعدد الأطراف، وشجعوا المعهد على مواصلة جهوده لتيسير الحوار وتوليد الأفكار. ورحب المجلس بجهود المعهد الرامية إلى التواصل مع الجماهير وتحديد فرص البحث الجديدة خارج جنيف، بالإضافة إلى ترجمة منتجات البحوث إلى لغات رسمية أخرى للأمم المتحدة، وأشار إلى الإنشاء المرتقب لجهة اتصال في نيويورك. وشجع المجلس المعهد على زيادة الاستفادة من الشراكات والباحثين المقيمين في البيئات المحلية من أجل إجراء بحوثه التطبيقية خلال استمرار تفشي الجائحة. وشجع المعهد أيضا على النظر في كيفية تغيير نموذج أعماله في الأجل الطويل نتيجة لهذه الجائحة، ولا سيما من حيث السفر وتنظيم المناسبات. وأوصى المجلس بأن يواصل المعهد الاستثمار في الجهود الرامية إلى تتبع ورصد وتقييم أثر أعماله على نحو قابل للقياس، بما في ذلك العمل على وضع مجموعة منسقة من المؤشرات الخاصة بالأثر المحقق في جميع البرامج.

54 - وأشار المجلس إلى استمرار تحسن الحالة المالية للمعهد. فقد زادت إيرادات المعهد لتبلغ 6,8 ملايين دولار في عام 2020، في حين زادت نفقاته لتبلغ 6,0 ملايين دولار وقت تقديم العرض. كما أشار المجلس إلى توقعات المعهد المنقحة لنفقات عام 2021. ولوحظت الجهود التي يبذلها المعهد لتتنوع قاعدة مانحيه، بما في ذلك من خلال التواصل مع القطاع الخاص والمؤسسات. وأشار المجلس إلى رغبته في تلقي معلومات مالية قبل موعد انعقاد اجتماعاته دعما للمشاركة البناءة.

55 - ورحب المجلس بقرار الجمعية العامة الأخير بشأن المعهد (القرار 82/75)، وبخاصة دعوتها إلى الأمين العام بأن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية لعام 2022، اقتراحا لزيادة الإعانة المقدمة إلى المعهد. وكرر المجلس توصيته القائمة منذ أمد طويل بزيادة الإعانة المقدمة للمعهد بما يتناسب مع احتياجاته المعاصرة ويتماشى مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره الصادر في تموز/يوليه 2018 (A/73/284). ورحب المجلس أيضا ببناء الجمعية الموجه إلى جميع الدول الأعضاء لمواصلة تقديم مساهمات مالية إلى المعهد، تغطي عدة سنوات ودون تخصيص إن أمكن، من أجل المساهمة في قدرة المعهد على الاستمرار والحفاظ على الاستقلالية والحياد وفي جودة ما يضطلع به من أعمال على المدى الطويل. وتمشيا مع توصيته السابقة (A/75/283)، رحب المجلس بطلب الجمعية الأخير بشأن توفير الإيواء للمعهد في قصر الأمم في جنيف بالمعدل المخفض المحدد لتغطية النفقات التشغيلية فقط، وبالجهود التي بذلها الأمين العام فيما بعد في هذا الشأن.

56 - وأيد المجلس اعترام المعهد إعادة إنشاء وظيفة نائب المدير (مد-1) في عام 2021، بالنظر إلى حجمه ونطاق أنشطته الحاليين، من خلال تحقيق وفورات ناجمة عن إلغاء وظيفتين من الرتبة ف-5 (رئيس العمليات ورئيس البحوث).

57 - وأقر المجلس أولويات البحوث الواسعة النطاق التي وضعها المعهد لعام 2021، وهو يتطلع إلى وضع خطة استراتيجية جديدة متعددة السنوات على النحو الذي اقترحه المدير. ففي مجال الأسلحة التقليدية، شملت هذه الأولويات تعزيز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة الأسلحة والذخائر، وتكثيف تحديد الأسلحة التقليدية مع التغييرات في الحروب التقليدية، ومنع العنف المسلح في البيئات الحضرية والمحلية وتخفيف حدته. وفي مجال المنظور الجنساني ونزع السلاح، سيقوم المعهد بالتحقيق في النهج الجنسانية فيما يتعلق بالأمن السيبراني، بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالمرأة في قوة العمل السيبرانية، والتحرش عبر الإنترنت، وبناء القدرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والإنصاف في نظم الذكاء الاصطناعي، مع تحديد نقاط الدخول لتعميم المنظور الجنساني وتحسين مشاركة المرأة في إدارة الأسلحة والذخائر. وفيما يتعلق بمشروع إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، شملت الأولويات معالجة الثغرات البحثية ذات الصلة، وتطوير المزيد من القدرات للمفاوضات المقبلة، ومواصلة تعزيز الحوار الإقليمي. وفيما يتعلق بالأمن والتكنولوجيا، سيقوم المعهد بتيسير تنفيذ المعايير السيبرانية وتعزيز آليات إدارة الأزمات السيبرانية، وسيستكشف الآثار المترتبة على زيادة استخدام التشغيل الذاتي في نظم الأسلحة والتطبيقات العسكرية الأخرى، وسيدعم التوصل إلى فهم أفضل للتحديات والفرص التي يطرحها الابتكار، مع التركيز بشكل خاص على زعزعة الاستقرار الرقمي. وأخيراً، وفي مجال أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية، شملت أولويات المعهد دراسة مستقبل تحديد الأسلحة ونزع أسلحة الدمار الشامل، والحد من مخاطر عدم القدرة على التنبؤ الاستراتيجي، وتعزيز إنفاذ الامتثال، وتعزيز الشفافية والتحقق في المجال النووي، والنهوض بالأمن والاستدامة في الفضاء.

58 - ونظراً لضيق الوقت، تلقى المجلس لمحات عامة محددة الأهداف عن ثلاثة مسارات لعمل المعهد، هي: نزع السلاح النووي، والردع النووي، والحوار بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية؛ والأنشطة المنفذة دعماً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ونزع السلاح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ورحب المجلس بعمل المعهد فيما يتعلق بنزع السلاح النووي والردع النووي والحوار بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية. وشملت الأولويات العاجلة للبرنامج تحديد فرص إعادة تصميم أنشطة تحديد الأسلحة الاستراتيجية وتنشيط السعي إلى نزع السلاح النووي. وأثنى المجلس على ما يظطلع به المعهد من أعمال دعماً لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وذلك بهدف حفز التفكير فيما يتعلق بالخيارات والفرص المتاحة للدول الأطراف للنظر فيها سعيًا إلى تعزيز معاهدة نزع السلاح الهامة هذه في مؤتمرها الاستعراضي التاسع. وأعرب المجلس عن دعمه المتواصل لعمل المعهد في مجال تعزيز أوجه التآزر بين نزع السلاح وخطة المرأة والسلام والأمن. وفي عام 2021، سيبسر برنامج المنظور الجنساني ونزع السلاح الحوار بشأن وسائل وفوائد إدماج حوكمة الأسلحة في خطة المرأة والسلام والأمن، وسيحدد أفضل الممارسات التي تربط نزع السلاح بالمواضيع ذات الأولوية في الخطة. وسيعمل البرنامج مع الدول الأعضاء والجهات المعنية لتعزيز التعاون بين مختلف أجزاء النظام المتعدد الأطراف، بما يكفل أن تحقق المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة مصالح الجميع.

59 - ونظر المجلس في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه 2021 في برنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعام 2022 وأقرهما (انظر A/75/134)، بما في ذلك استناداً إلى تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المقترحة. ورحب المجلس بالمدير الجديد لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، روبن غايس، الذي التحق بالمعهد في نيسان/أبريل 2021، وكذلك بتقرير المدير الذي قدم وصفاً شاملاً لنشاط المعهد في عام 2020. وأشار مع التقدير إلى العمل الذي أنجزته

المديرة السابقة، ريناتا دوان. وأحاط المجلس علماً أيضاً بالانطباعات الأولية والأولويات القصيرة الأجل المقررة للمدير الجديد، بما في ذلك عملية تعيين نائب المدير، وزيادة تعزيز قدرات المعهد في مجال الاتصالات الرقمية، وإنشاء جهة للاتصال تابعة للمعهد في نيويورك.

60 - وفيما يتعلق بالاتصالات، أثنى أعضاء المجلس على الجهود التي بذلها المعهد مؤخراً، ولا سيما نجاحه طوال فترة تفشي الجائحة، وأيدوا خطط المعهد الرامية إلى تعزيز الاتصالات الرقمية. وفي هذا الصدد، اقترح الأمناء الاستفادة من القدرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإبقاء على تكاليف التشغيل عند الحد الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، نُصح المعهد بالنظر في كيفية كفاءة أن تظل اتصالاته متاحة لعامة الجمهور، بمن فيهم الأشخاص من ذوي الإعاقة.

61 - وأعلن المدير أن جهة الاتصال في نيويورك قد أنشئت مؤخراً، ومن المتوقع أن تعمق المعارف والشراكات وأن تتيح الفرص لحشد الموارد. وتألقت القدرة الصغيرة من موظف اتصال واحد برتبة ف-4 في نيويورك. وقد شرع الموظف بالفعل في الاجتماع مع مسؤولين في نيويورك، تمشياً مع القيود القائمة المفروضة بسبب كوفيد-19. وكرر الأمناء التأكيد على ضرورة أن يضع المعهد مقاييس واضحة للأثر بغية تقييم الوظيفة الجديدة تقيماً فعالاً.

62 - وفيما يتعلق باقتراح الأمين العام زيادة الإعانة المقدمة إلى المعهد في سياق الميزانية البرنامجية لعام 2022، بالنظر إلى توصيته القائمة منذ أمد طويل بزيادة الإعانة المقدمة للمعهد بما يتناسب مع احتياجاته المعاصرة، أيد المجلس بقوة مقترح الأمين العام بزيادة متواضعة قدرها 364 900 دولار.

63 - وللمضي قدماً، كرر الأمناء تقديرهم السابق، الذي أعربوا عنه في شباط/فبراير 2021، لجهود المعهد الرامية إلى التواصل مع جماهير أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً على الصعيد العالمي، بما في ذلك عامة الجمهور والشباب. وينبغي أن تستمر هذه الجهود، بما في ذلك من خلال تعزيز الاتصالات ومبادرات التعليم والتدريب وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالشباب بصفة خاصة، شجع المعهد على النظر في طائفة من مبادرات التواصل المختلفة، بما في ذلك المبادرات التي صممت خصيصاً للشباب في مختلف المناطق. وأثنى على الجهود المتواصلة التي يبذلها المعهد لترجمة منتجات البحوث إلى لغات رسمية أخرى للأمم المتحدة، بما فيها اللغة العربية. وجدد المجلس تأييده لمبادرات المعهد في مجال تعزيز التنوع في الخبرات البحثية بوسائل منها الترتيبات مع الباحثين الزائرين والزملاء غير المقيمين والمهنيين من الخريجين الذين يتقاضون أجراً. وبالإضافة إلى ذلك، شجع الأمناء المعهد على النظر في تطوير قدرات التنبؤ والمراهنات الاستراتيجية، إضافة إلى البحوث المتعلقة بالصلة القائمة بين تحديد الأسلحة والتنمية الاقتصادية. وأخيراً، أكد أعضاء المجلس مجدداً على ضرورة أن يعزز المعهد جهوده في مجال حشد الموارد، لكي يزود نفسه بالموارد المالية اللازمة للحفاظ على نطاقه وأثره ولتوسيع هذا النطاق والأثر.